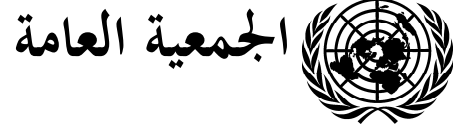


Distr.: Limited
29 August 2014
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)
الدورة الخمسون

فيينا، ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

مشاريع أحكام بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
مذكّرة من الأمانة

إضافة

الصفحة	الفقرات	
٢	٧٥-١ ثانياً- مشاريع أحكام بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (تابع)
٢	٦٦-١ جيم- استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (المواد ١٣-٣٠)
٢٢	٧٠-٦٧ دال- مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة (المادتان ٣١ و ٣٢)
٢٤	٧٥-٧١ هاء- الاعتراف عبر الحدود بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (المادة ٣٣)



ثانياً - مشاريع أحكام بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (تابع)

جيم - استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (المواد ١٣-٣٠)

"مشروع المادة ١٣- وقت ومكان إرسال السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وتلقيها"

"١- وقت إرسال السجل الإلكتروني القابل للتحويل هو الوقت الذي يغادر فيه ذلك السجل نظام المعلومات الخاضع لسيطرة المنشئ أو الطرف الذي أرسل السجل نيابةً عن المنشئ، أو وقت تلقي السجل الإلكتروني القابل للتحويل إذا لم يكن قد غادر نظام المعلومات الخاضع لسيطرة المنشئ أو الطرف الذي أرسل السجل نيابةً عن المنشئ.

"٢- وقت تلقي السجل الإلكتروني القابل للتحويل هو الوقت الذي يصبح فيه ذلك السجل قابلاً لأن يستخرجه المرسل إليه في عنوان إلكتروني يعينه المرسل إليه. ووقت تلقي السجل الإلكتروني القابل للتحويل على عنوان إلكتروني آخر للمرسل إليه هو الوقت الذي يصبح فيه السجل الإلكتروني قابلاً لأن يستخرجه المرسل إليه في ذلك العنوان ويصبح فيه المرسل إليه على علم بأن السجل الإلكتروني قد أرسل إلى ذلك العنوان. ويُفترض أن يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل قابلاً لأن يستخرجه المرسل إليه عندما يصل ذلك السجل إلى العنوان الإلكتروني للمرسل إليه.

"٣- يُعتبر السجل الإلكتروني القابل للتحويل قد أرسل من المكان الذي يوجد فيه مقر عمل المنشئ، ويُعتبر أنه قد تُلقِيَ في العنوان الذي يوجد فيه مقر عمل المرسل إليه.

"٤- تنطبق الفقرة ٢ من هذه المادة بصرف النظر عن احتمال أن يكون المكان الذي يوجد فيه نظام المعلومات الداعم لعنوان إلكتروني مختلفاً عن المكان الذي يُعتبر السجل الإلكتروني القابل للتحويل قد تُلقِيَ فيه بمقتضى الفقرة ٣ من هذه المادة.

"حيثما يشترط القانون ذكر وقت ما أو مكان ما في سياق استخدام المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل [أو يسمح بذلك]، تُستخدم طريقة موثوقة لذكر ذلك الوقت أو المكان في سياق استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل."

ملاحظات

١- في دورة الفريق العامل الثامنة والأربعين اقترح أن يضاف إلى مشاريع الأحكام حكم بشأن وقت ومكان إرسال السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وتلقّيها، يستند إلى المادة ١٠ من اتفاقية الخطابات الإلكترونية (انظر الفقرة ٦١ من الوثيقة A/CN.9/797؛ وانظر أيضا الفقرتين ٦٨ و ٦٩ من الوثيقة A/CN.9/768). ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان مشروع المادة ١٣، الذي يستند إلى حكم مصوغ بخصوص تبادل الخطابات الإلكترونية، يمكن أن يفي بمتطلبات استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

٢- وعلاوة على ذلك، لعلّ الفريق العامل يود إيضاح ماهية متطلبات القانون الموضوعي فيما يخص وقت ومكان إرسال المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل وتلقّيه، وما هي العواقب القانونية المرتبطة بذلك. ومن أجل إسقاط تلك المتطلبات على البيئة الإلكترونية، أدرجت قاعدة تعادل وظيفي لكي ينظر فيها الفريق العامل.

٣- وعلى وجه الخصوص، لعلّ الفريق العامل يود النظر في الكيفية التي يمكن أن يعمل بها مشروع المادة ١٣ في نظم السجلات في حال تداول السجل الإلكتروني القابل للتحويل دون أن يرسل إلى عنوان إلكتروني أو يُتلقى في عنوان إلكتروني. إذ يبدو أنّ الممارسات المتبعة حاليا بشأن نظم السجلات تعتمد على خدمات ختم الوقت من أجل تدوين لحظة توافر المعلومات في النظام المعني. كما أنّ لحظة توافر المعلومات في النظام قد تكون، بدورها، هي اللحظة المهمة قانونا بمقتضى القانون الموضوعي أو الاتفاق التعاقدية، بصرف النظر عن وقت إرسال تلك المعلومات.^(١) ومن ناحية أخرى، يمكن أن تسمح الممارسات القائمة على القانون الموضوعي بأن يتفق الأطراف على الوقت الذي يُعتد به، والذي يمكن عندئذ ألا يتطابق مع لحظة تدوين الحدث في النظام.

٤- ولعلّ الفريق العامل يود النظر أيضا فيما إذا كان مشروع المادة ١٣ يعالج الأمر معالجة وافية في حال استخدام نظام قائم على الرموز. وفي هذا الصدد، لعلّ الفريق العامل يود أيضا أن ينظر، على وجه التحديد، فيما إذا كان استخدام واسطة إلكترونية، في حال تحويل السجل الإلكتروني القابل للتحويل ببث محتوى واسطة تخزينه (مثل ناقلة تسلسلية عامة

(١) تنص التوصية ١١ من دليل الأونسيترال المتعلق بإنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية على أن نفاذ تسجيل الإشعار يبدأ اعتبارا من تاريخ ووقت تدوين المعلومات الواردة فيه في قيود السجل بحيث تصبح متاحة للباحثين في قيود السجل العمومية.

(USB) أو بطاقة ذكية) سيطرح تحديات خاصة، أو ما إذا كانت القاعدة الواردة في القانون الموضوعي هي التي ستطبق.

٥- وثمة مشروع بديل للمادة ١٣ معروض على الفريق العامل للنظر فيه، يهدف إلى توفير معادل وظيفي من أجل تلبية ما قد يرد في القانون الموضوعي من متطلبات تتعلق بالتاريخ والوقت.

٦- ولعلّ الفريق العامل يود أن ينظر كذلك في تعريف تعابير "المنشئ" و"المرسل إليه" و"العنوان الإلكتروني". وإلى جانب ذلك، لعلّ الفريق العامل يود مناقشة العلاقة بين "المنشئ" و"المصدر" و"المحوّل".

"مشروع المادة ١٤- الموافقة على استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل"

"١- ليس في هذا القانون ما يُلزم أيّ شخص باستخدام سجل إلكتروني قابل للتحويل دون موافقته.

"٢- يجوز الاستدلال على موافقة الشخص على استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل من سلوك ذلك الشخص."

ملاحظات

٧- يجسد مشروع المادة ١٤ مداولات الفريق العامل في دورته الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرتان ٦٢ و٦٣).

"مشروع المادة ١٥- [إصدار نسخ أصلية متعددة] [تعدد النسخ الأصلية]"

"١- حيثما يجيز القانون إصدار أكثر من نسخة أصلية واحدة لمستند أو صك ورقي قابل للتحويل، يجوز تحقيق ذلك في سياق استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من خلال [إصدار سجلات إلكترونية [معتمدة] متعددة].

"٢- يُذكر العدد الإجمالي لما أُصدر من سجلات إلكترونية [معتمدة] متعددة في تلك السجلات المتعددة.]

"٣- في حال إصدار سجلات إلكترونية [معتمدة] متعددة، يوفى بأيّ اشتراط يقضي بتقديم أكثر من نسخة أصلية واحدة من المستند أو الصك الورقي القابل

للتحويل بأن يقدم سجل إلكتروني [معتمد] واحد]، ما لم تكن الأطراف قد اتفقت على خلاف ذلك].

ملاحظات

٨- يجسد مشروع المادة ١٥ مداوات الفريق العامل في دورته الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرتان ٤٧ و ٦٨). وهو يهدف إلى استحداث إمكانية إصدار سجلات إلكترونية متعددة، يسيطر على كل منها كيان مغاير، إذا ما رُغب في ذلك. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الوظائف المبغى أداؤها بإصدار عدة مستندات أو صكوك ورقية متعددة قابلة للتحويل يمكن أن تتحقق هي نفسها في بيئة إلكترونية، خصوصا إذا كانت تستند إلى نظام سجلات، بأن تُسند السيطرة على السجل الإلكتروني الواحد القابل للتحويل، بصورة انتقائية، إلى كيانات متعددة.

٩- وإمكانية إصدار نسخ أصلية متعددة للمستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل موجودة في عدة مجالات تجارية (انظر الفقرة ٤٩ من الوثيقة (A/CN.9/WG.IV/WP.124). غير أن المعلقين على قوانين النقل البحري لا يوصون باتباع هذه الممارسة، ما لم تكن لها ضرورة مطلقة من الناحية التجارية، بسبب احتمال نشوء مطالبات متعددة بأداء نفس الالتزام استنادا إلى كل نسخة أصلية.

١٠- فاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدول للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (نيويورك، ٢٠٠٨) ("قواعد روتردام") تسمح تحديدا بإصدار نسخ أصلية متعددة لمستند النقل القابل للتداول. وعلى وجه الخصوص، تنص الفقرة ١ (ج) من المادة ٤٧ من تلك الاتفاقية على أنه "إذا أُصدر أكثر من نسخة أصلية واحدة لمستند النقل القابل للتداول وكان عدد النسخ الأصلية المذكورا في ذلك المستند، يكفي تسليم نسخة أصلية واحدة، ولا يعود للنسخ الأصلية الأخرى أيُّ مفعول أو صلاحية". وهذه القاعدة، التي تسري على مستندات النقل الورقية، تجسد الممارسة المتبعة حاليا. وتتناول الفقرة ١ (ج) من المادة ٤٧ من قواعد روتردام أيضا سجلات النقل الإلكترونية القابلة للتداول، ولكنها لا تحتوي على أيِّ حكم بشأن تعدد تلك السجلات.

١١- وتسمح القاعدة ٤-١٥ من قواعد الممارسات الضامنة الدولية (ISP 98)، التي تتناول "الأصل والنسخة وتعدد المستندات"، بتقديم سجل إلكتروني "يعتبر أنه أصل" ولكنها لا تحتوي على أيِّ حكم بشأن تقديم سجلات إلكترونية "أصلية" متعددة.

١٢ - أما المادة e8 من الملحق الإلكتروني للأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية لأغراض التقديم الإلكتروني ("eUCP")، التي تناول "الأصول والنسخ"، فننص على ما يلي: "يؤي بأىّ اشتراط وارد في الأعراف والممارسات الموحدة، أو في أحكام ائتمان مقدم بمقتضى الملحق الإلكتروني لتلك الأعراف والممارسات، يقضى بتقديم أصل واحد أو أكثر أو نسخة واحدة أو أكثر للسجل الإلكتروني، بأن يقدم سجل إلكتروني واحد". ويوضح التعليق الملحق بتلك المادة أنّ فكرة تقديم مجموعة كاملة من سندات الشحن هي فكرة غريبة تاريخيا عن البيئة الإلكترونية ويمكن أن تلبّى بتقديم السجل الإلكتروني المطلوب "ما لم تنص أحكام الائتمان صراحة على خلاف ذلك، مع قدر كاف من التحديد لتبيين ما هو المراد".

١٣ - وتحتوي الفقرة ٢ من مشروع المادة ١٥ على حكم مستوحى من الفقرة ٢ (د) من المادة ٣٦ من قواعد روتردام، وهو يهدف إلى إطلاع جميع الأطراف المعنية على عدد السجلات الإلكترونية المعتمدة المتداولة. ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان وجود قاعدة من هذا القبيل أمرا مستحسنا، في ضوء ما تتسم به السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من سمات خاصة، أم أنّ هذا الاشتراط لا يوفى به إلاّ إذا كان واردا بالفعل في القانون الموضوعي.

١٤ - وتحتوي الفقرة ٣ من مشروع المادة ١٥ على حكم مستوحى من المادة e8 من الملحق الإلكتروني للأعراف والممارسات الموحدة. ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بتلك الفقرة، وإذا كان الأمر كذلك فهل ينبغي إدراجها في مشروع المادة ٢١، المتعلق بالتقديم. ولعلّ الفريق العامل يود النظر أيضا فيما إذا كان ينبغي الإبقاء على عبارة "[ما لم تكن الأطراف قد اتفقت على خلاف ذلك]" من أجل التشديد على أنه يمكن للأطراف أن تتفق على طرائق مغايرة، أم أنّ مشروع المادة ٥ المتعلق بجرية الأطراف، والذي يسري أيضا على الفقرة ٣ من مشروع المادة ١٥، سيكون كافيا.

١٥ - ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن يُدرج في مشاريع الأحكام حكم يحظر صراحة وجود أصول متعددة في آن واحد على وسائط مختلفة.

١٦ - ومشروعا المادتين ١٥ و ١٦ هما الوحيدان بين مشاريع الأحكام اللذان يشيران صراحة إلى الإصدار (انظر الفقرات ٦٤ إلى ٦٩ من الوثيقة A/CN.9/797).

**"مشروع المادة ١٦ - متطلبات السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
من المعلومات الموضوعية**

"ليس في هذا القانون ما يشترط توفير معلومات إضافية لإصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل بخلاف ما يتطلبه إصدار المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل."

ملاحظات

١٧- يجسد مشروع المادة ١٦ قراراً اتخذته الفريق العامل في دورته الثامنة والأربعين (انظر الفقرة ٧٣ من الوثيقة A/CN.9/797). وينص ذلك القرار على أن إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل لا يتطلب معلومات موضوعية إضافية بخلاف ما يتطلبه المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل المناظر له.

١٨- ولعلّ الفريق العامل يود إيضاح ما إذا كان الاشتراط الخاص بالمعلومات الوارد في مشروع المادة ٢٦ (١) (ب)، والذي يهدف إلى ضمان استدامة توافر المعلومات في حال تغير الوسطة، يمثل استثناء من هذه القاعدة.

**"مشروع المادة ١٧ - إدراج معلومات إضافية في السجلات الإلكترونية
القابلة للتحويل**

"ليس في هذا القانون ما يحول دون تضمين السجل الإلكتروني القابل للتحويل معلومات إضافية بخلاف المعلومات التي يتضمنها المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل."

ملاحظات

١٩- ينص مشروع المادة ١٧ على أنه يجوز أن يتضمن السجل الإلكتروني القابل للتحويل معلومات إضافية بخلاف المعلومات التي يتضمنها المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل. إذ إنّ هناك، على وجه الخصوص، معلومات يمكن أن تُدرج في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بسبب طابعه الدينامي ولكن لا يمكن إدراجها في المستند أو الصك الورقي (انظر الفقرة ٦٦ من الوثيقة A/CN.9/768، والفقرة ٧٣ من الوثيقة A/CN.9/797).

"مشروع المادة ١٨ - الحيازة"

١- "حيثما تُشترط حيازة المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل أو يُنص على عواقب لانتفاء الحيازة، يوفى بذلك الاشتراط فيما يخص استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل إذا:

(أ) استُخدمت طريقة لإثبات السيطرة على ذلك السجل الإلكتروني القابل للتحويل [ولتحديد هوية الشخص المسيطر]؛

(ب) وكانت الطريقة المستخدمة:

١٠٠ ' موثوقة بقدر مناسب للغرض الذي [أنشئ] [وُلد] من أجله السجل الإلكتروني القابل للتحويل، في ضوء جميع الظروف ذات الصلة، بما فيها أي اتفاق ذي صلة؛

٢٠٠ ' قد ثبت فعلياً أنهما، بحد ذاتهما أو مقترنة بشواهد أخرى، قد أوفت بالوظائف المبينة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.

"٢- يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل، أثناء دورة عمره، [قابلاً للسيطرة] [قابلاً للخضوع للسيطرة] من جانب [شخص واحد] [شخص واحد أو أكثر]."

ملاحظات

٢٠- يجسد مشروع المادة ١٨ مداولات الفريق العامل في دورتيه الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرة ٨٣) والتاسعة والأربعين (A/CN.9/804) الفقرات ٥١ إلى ٦٢ و ٦٣ إلى (٦٧).

٢١- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان يلزم زيادة توضيح كلمة "السيطرة"، مع أخذ تعريف "السيطرة" الوارد في مشروع المادة ٣ بعين الاعتبار.

٢٢- والهدف من عبارة "[ولتحديد هوية الشخص المسيطر]" هو توفير معادل وظيفي للعلاقة بين الحائز وموضع الحيازة، والتي هي عنصر أساسي في مفهوم الحيازة في العالم المادي.

٢٣- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بكلمة "[أنشئ]" أم بكلمة "[وُلد]"، من أجل الدلالة على أنّ تقييم مدى موثوقية السجل الإلكتروني القابل للتحويل قد يتغير تبعاً لنوع ذلك السجل (انظر الفقرة ٦٧ من الوثيقة A/CN.9/804).

٢٤- ولعلّ الفريق العامل يود النظر كذلك فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بمشروع الفقرة ٢، الذي أضيف لاستحداث الاشتراط الخاص بأن تمارس السيطرة طوال دورة عمر السجل الإلكتروني القابل للتحويل. ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن تُدرج في الفقرة ٢ عبارة "ابتداء من وقت إصداره"، بالنظر إلى أن مشاريع الأحكام لا تحتوي على حكم منفصل بشأن الإصدار.

٢٥- وقد استُذكر في الدورة التاسعة والأربعين أن الفقرة ٢ من مشروع المادة ١٨ هي الحكم الوحيد الذي يجسد فكرة أن يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل خاضعا للسيطرة ابتداء من وقت إصداره إلى أن يفقد أيّ مفعول أو صلاحية. بيد أنه أوضح أنه لا يلزم بالضرورة أن يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل خاضعا للسيطرة طوال دورة عمره. وقيل إن هذا يحدث، مثلا، عندما يُفقد السجل الإلكتروني القابل للتحويل في نظام قائم على الرموز. ومن ثم، اقترح أن تشير تلك الفقرة، بدلا من ذلك، إلى أن يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل قابلا للسيطرة أثناء دورة عمره، وخصوصا لكي يتسنى تحويله. وردا على ذلك، ذُكر أن فكرة الخضوع للسيطرة واردة ضمنا في السجل الإلكتروني القابل للتحويل (انظر الفقرة ٦١ من الوثيقة A/CN.9/804).

٢٦- وفيما يتعلق بموضع الفقرة ٢ من مشروع المادة ١٨، رئي أنه يمكن إدراجها في تعريف السجل الإلكتروني القابل للتحويل، أو في الحكم المتعلق بالتفرد، أو في مادة منفصلة (انظر الفقرة ٦٢ من الوثيقة A/CN.9/804).

٢٧- والقاعدة العامة التي توفر إرشادات بشأن العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم الوثوقية واردة في مشروع المادة ١٢. ولعلّ الفريق العامل يود النظر في توضيح العلاقة بين مشروع المادة ١٢ ومشروع المادة ١٨.

"مشروع المادة ١٩- [افتراض الشخص المسيطر]

"يعتبر الشخص مسيطرا على السجل الإلكتروني القابل للتحويل إذا:

(أ) كان ذلك الشخص مذكورا في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بأنه هو الشخص [المسيطر] [المؤكد للسيطرة] [الذي يسيطر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على ذلك السجل]؛

(ب) وكان ذلك الشخص هو الذي [يحفظ] السجل الإلكتروني القابل للتحويل."

ملاحظات

٢٨- مشروع المادة ١٩، الذي يشير إلى اشتراط سبق أن ورد في الخيار سين لمشروع المادة ١٩ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.128/Add.1، هو مشروع الحكم الوحيد الذي يهدف إلى تحديد هوية الشخص المسيطر. وهو يفعل ذلك بإرساء افتراض مفاده أن الشخص يُعتبر مسيطراً إذا كان مذكوراً في السجل الإلكتروني القابل للتحويل أن ذلك الشخص هو الشخص المسيطر، وأن ذلك الشخص هو القادر فعلياً على ممارسة السيطرة. وفيما يتعلق بالشرط الأخير، لعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كانت كلمة "[يحفظ]" مناسبة. والفعل "يحفظ" مستخدم في المادة ١٦ (ج) (٣) من القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية وفي المادة ٩-١٠٥ من القانون التجاري الموحد بالولايات المتحدة.

"مشروع المادة ٢٠- التسليم"

"حيثما يشترط القانون تسليم المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل أو ينص على عواقب لعدم تسليمه، يوفي بذلك الاشتراط فيما يخص استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل [بتحويل] [بنقل السيطرة على] ذلك السجل."

ملاحظات

٢٩- لعلّ الفريق العامل يود النظر في حذف عبارة "بنقل السيطرة على" الواردة في مشروع المادة ٢٠، بالنظر إلى تعريف "التحويل" الوارد في مشروع المادة ٣.

"مشروع المادة ٢١- التقديم"

"حيثما يشترط القانون على الشخص تقديم المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل [أو يُنص على عواقب لعدم تقديمه]، يوفي بذلك الاشتراط فيما يخص استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل إذا أثبت ذلك الشخص أنه مسيطر على السجل الإلكتروني القابل للتحويل وأبدى عزمه على تقديم ذلك السجل."

ملاحظات

٣٠- قرر الفريق العامل في دورته التاسعة والأربعين أن يحتفظ بمشروع المادة ٢١ بين معقوفتين، لكي ينظر فيه بعد إيضاح المعاني والوظائف المحتملة للتقديم (انظر الفقرة ٧٩ من الوثيقة A/CN.9/804).

٣١- وقيل، على وجه الخصوص، إنه يلزم إدراج عناصر أخرى إلى جانب إثبات السيطرة، مثل العزم على تقديم السجل الإلكتروني القابل للتحويل. واقترح أيضا أن ينص مشروع المادة على أنه يجب على الشخص الذي يشترط عليه تقديم السجل أن يثبت سيطرته (انظر الفقرة ٧٧ من الوثيقة A/CN.9/804). وقد نصح مشروع المادة ٢١ تبعا لذلك.

٣٢- وفيما يتعلق باستخدام تعبير "تقديم" في النصوص الموحدة، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية التي تنص على قانون موحد للكمبيالات والسندات الإذنية (جنيف، ١٩٣٠) تستخدم تعبير "التقديم" بالإشارة إلى القبول والدفع، أما الاتفاقية التي تنص على قانون موحد للشيكات (جنيف، ١٩٣١) فتستخدم تعبير "التقديم" بالإشارة إلى الدفع فحسب. وتعبير "التقديم" مستخدم في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، ١٩٩٥)، ولكن تلك الاتفاقية لا تعالج على نحو مباشر مسألة المستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل. أما الاتفاقيات المتعلقة بنقل البضائع عن طريق البحر فلا تستخدم تعبير "التقديم"، بل تعبير "التسليم".

٣٣- ولعلَّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بعبارة "[أو ينص على عواقب لعدم تقديمه]".

"مشروع المادة ٢٢- التظهير

"حيثما يشترط القانون [أو يميز] أيَّ شكل من أشكال تظهير المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل أو ينص على عواقب لعدم وجود تظهير، يوفي بذلك الاشتراط فيما يخص استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل إذا كانت المعلومات المتعلقة بالتظهير [مرتبطة منطقيا أو متصلة على نحو آخر بـ] [مدرجة في] ذلك السجل الإلكتروني القابل للتحويل وكانت تلك المعلومات ممتثلة للاشترطات الواردة في المادتين ٨ و ٩."

ملاحظات

٣٤- يجسد مشروع المادة ٢٢ مداولات الفريق العامل في دورته التاسعة والأربعين (A/CN.9/804، الفقرتان ٨٠ و ٨١). وقد أضيفت العبارة "أي شكل من أشكال" ضمنا لشمول جميع طرائق التظهير في البيئة الورقية (انظر الفقرة ٨٠ من الوثيقة A/CN.9/804).

٣٥- ويمكن أيضا العثور على عبارة "[مرتبطة منطقيا أو متصلة على نحو آخر ب]" في تعريف "السجل الإلكتروني"، الوارد في مشروع المادة ٣. أما عبارة "[مدرجة في]" فيمكن العثور عليها في مشروع المادة ٢٤، المتعلق بتعديل السجل الإلكتروني القابل للتحويل، وفي مشاريع أحكام أخرى. ومع أن عبارة "مرتبطة منطقيا أو متصلة على نحو آخر ب" قد تكون أكثر دقة من الناحية التقنية، فقد أبدي رأي مفاده أن يُحتفظ بكلتا العبارتين، لأن إحداهما لا تستبعد الأخرى (انظر الفقرة ٨١ من الوثيقة A/CN.9/804). ولعلّ الفريق العامل يود أن ينظر في ماهية العبارة الأنسب، وأن يقدم إرشادات بشأن استخدام كلتا العبارتين استخداما موحدًا في جميع مشاريع الأحكام.

٣٦- ولعلّ الفريق العامل يود التأكيد على أن المسائل المتصلة بصحة التظهير تظل من شأن القانون الموضوعي.

٣٧- ولعلّ الفريق العامل يود النظر في اعتماد عبارة نمطية للإشارة إلى المتطلبات القانونية غير الإلزامية (أي الحالات التي يميز فيها القانون القيام بنشاط معين، مثل الأنشطة التي تتناولها مشاريع المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩، ولكنه لا يشترط بذلك).

"مشروع المادة ٢٣- تحويل السجل الإلكتروني القابل للتحويل

"[يجوز للشخص المسيطر، رهنا بأي قاعدة قانونية تحكم تحويل المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل] [عندما يسمح القانون المنطبق بذلك]:

(أ) أن يحوّل إلى شخص مُسمى سجلا إلكترونيا قابلا للتحويل، مُصدرا أو محوّلًا إلى حامله؛

(ب) أن يحوّل إلى الحامل سجلا إلكترونيا قابلا للتحويل، مُصدرا أو محوّلًا إلى شخص مُسمى." [

ملاحظات

٣٨- يجسد مشروع المادة ٢٣ مداولات الفريق العامل في دورته التاسعة والأربعين (A/CN.9/804، الفقرات ٨٢-٨٥). وهو يهدف إلى توضيح أنه يمكن للشخص المسيطر أن يغير أنساق تداول السجل الإلكتروني القابل للتحويل الذي يصدر إلى الحامل، لكي يصدر سجلاً إلكترونياً قابلاً للتحويل إلى شخص مُسمى، وبالعكس (أي "التظهير على بياض") عندما يسمح القانون المنطبق بذلك. والهدف من النص الوارد بين معقوفتين هو إبراز أن تغيير القواعد الخاصة بتحويل السجل الإلكتروني القابل للتحويل (أي لحامله هو أو لأمر شخص ما) يجب أن يكون مسموحاً به في القانون الموضوعي المنطبق. ولا يُراد من الاختلافات بين مجموعتي العبارات الواردة بين معقوفتين إلا أن تكون تحريرية.

٣٩- وقد استعُض عن تعبير "الحائز" بتعبير "الشخص المسيطر" في جميع مشاريع الأحكام (انظر الفقرة ٨٥ من الوثيقة A/CN.9/804).

٤٠- ولعلّ الفريق العامل يود أن يحيط علماً بأن هناك حكماً يتناول إمكانية إصدار سجل إلكتروني قابل للتحويل إلى حامله قد حُذف، لأن تلك إمكانية مشمولة في الفقرة ٢ من مشروع المادة ١ (انظر الفقرة ٦٥ من الوثيقة A/CN.9/797).

"مشروع المادة ٢٤- تعديل السجل الإلكتروني القابل للتحويل"

١- "حيثما يشترط القانون (أو يبيّن) تعديل المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل [أو ينص على عواقب لعدم وجود تعديل]، تُستخدم طريقة موثوقة لتعديل المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بحيث تكون [جميع] المعلومات المعدلة مجسدة [بدقة] في السجل الإلكتروني القابل للتحويل ويمكن بسهولة تبين كونها مُعدلة.

٢- "عقب إجراء التعديل، يُدرج في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بيان يفيد بحدوث تعديل."

ملاحظات

٤١- أعيدت صياغة مشروع المادة ٢٤ على ضوء الاقتراحات المقدمة في دورة الفريق العامل الثامنة والأربعين (انظر الفقرة ١٠١ من الوثيقة A/CN.9/797). وهو يهدف إلى توفير

قاعدة للتبادل الوظيفي فيما يخص الحالات التي يجوز فيها تعديل السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

٤٢- والغرض من عبارة [أو يجيز] هو استيعاب الحالات التي يسمح فيها القانون المنطبق بتعديل السجل الإلكتروني القابل للتحويل بمقتضى مبدأ حرية الأطراف ولكن دون إلزام بذلك.

٤٣- والغرض من كلمتي "[جميع]" و"[بدقة]" هو توفير خيارات صياغية لاستحداث واجب توثيق أي تغيير ذي صلة في المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/797).

٤٤- ويهدف مشروع الفقرة ٢ إلى تلبية الغرض المتمثل في توثيق التغييرات المدخلة على السجل الإلكتروني القابل للتحويل باشتراط إدراج بيان بشأن التعديل. وهذا الاشتراط الإبلاغي قد لا يكون موجوداً في حالة المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، لأن التعديلات على الورق تكون بادية بوضوح.

٤٥- ولدى النظر في المعايير الخاصة بتقييم موثوقية الطريقة المستخدمة في تعديل السجل الإلكتروني القابل للتحويل، لعل الفريق العامل يود الرجوع إلى مشروع المادة ١٢، المتعلق بمعيار الموثوقية العام، وما يتصل بذلك من اعتبارات (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.130).

"مشروع المادة ٢٥- إعادة الإصدار"

١- حيثما يجيز القانون إعادة إصدار المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، يجوز إعادة إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

٢- عند إعادة إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل، يدرج في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بيان يفيد بحدوث إعادة إصدار.

ملاحظات

٤٦- أعيدت صياغة مشروع المادة ٢٥ على ضوء الاقتراحات المقدمة في دورة الفريق العامل الثامنة والأربعين (A/CN.9/797)، الفقرة ١٠٤). وهو يهدف الآن إلى توفير قاعدة عامة بشأن إعادة إصدار السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، والتي يمكن إجراؤها حيثما كان القانون المنطبق يسمح بذلك. ولعل الفريق العامل يود توضيح أن هذا الحكم يسري

على المسائل التقنية الخاصة باستخدام الوسائل الإلكترونية، مثل فساد طريقة السيطرة على السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

"مشروع المادة ٢٦ - الإبدال

"١ - إذا أُصدر مستند أو صك ورقي قابل للتحويل واتفق الشخص المسيطر و[المصدر/الملزم] على إبدال ذلك المستند أو الصك بسجل إلكتروني قابل للتحويل:

(أ) يقوم الشخص المسيطر [بتقديم] [بتسليم] المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل إلى [المصدر/الملزم] [من أجل إبداله]؛

(ب) يُصدر [المصدر/الملزم] إلى الشخص المسيطر، بدلاً من المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، سجلاً إلكترونياً قابلاً للتحويل يتضمن جميع المعلومات الواردة في ذلك المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل وبياناً يفيد بأنه قد أُبدل المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل؛

(ج) يفقد المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل كل مفعول أو صلاحية [بعد] [عند] إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

"٢ - إذا أُصدر سجل إلكتروني قابل للتحويل واتفق الشخص المسيطر و[المصدر/الملزم] على إبدال ذلك السجل بمسند أو صك ورقي:

(أ) يقوم الشخص المسيطر [بتقديم] [بتسليم] [بنقل السيطرة على] السجل الإلكتروني القابل للتحويل إلى [المصدر/الملزم] [من أجل إبداله]؛

(ب) يُصدر [المصدر/الملزم] الشخص المسيطر، بدلاً من السجل الإلكتروني القابل للتحويل، مستنداً أو صكاً ورقياً قابلاً للتحويل، يتضمن جميع المعلومات الواردة في ذلك السجل وبياناً يفيد بأنه قد أُبدل السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛

(ج) يفقد السجل الإلكتروني القابل للتحويل كل مفعول أو صلاحية [بعد] [عند] إصدار المستند أو الصك الورقي.

"٣ - يجوز للأطراف أن توافق على الإبدال في أي وقت سابق للإبدال [أو بالتزامن معه].

"٤- لا يمس الإبدال الذي يُجرى وفقاً للفقرتين ١ و ٢ بحقوق الأطراف والتزاماتها.

"٥- إذا [أنهى] [أبطل] المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرة ١، ولكن لم يُصدّر السجل الإلكتروني القابل للتحويل لأسباب تقنية، جاز إعادة إصدار المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل [أو إصدار بديل للسجل الإلكتروني القابل للتحويل].

"٦- إذا [أنهى] [أبطل] السجل الإلكتروني القابل للتحويل، وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرة ٢، ولكن لم يُصدّر المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل لأسباب تقنية، جاز إعادة إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل [أو إصدار بديل للمستند أو الصك الورقي القابل للتحويل البديل]."

ملاحظات

٤٧- يجسّد مشروع المادة ٢٦ المقترحات المقدّمة في دورة الفريق العامل الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرتان ١٠٢ و ١٠٣).

٤٨- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاستعاضة عن كلمة [عند] بكلمة [بعد] للإشارة بشكل أدق إلى أنّ توقّف الصلاحية والمفعول مرهون بنجاح إصدار السجل البديل، أو المستند أو الصك البديل. ولعلّ الفريق العامل يود النظر، بدلاً من ذلك، في أن يُنص في مشروع المادة ٢٦ على أنّ صلاحية ومفعول السجل المبدّل، أو المستند أو الصك المبدّل، لا تتوقف إلاّ بعد إصدار بديله.

٤٩- ولعلّ الفريق العامل يود أن يوضح ما إذا كانت عبارة "جميع المعلومات"، الواردة في الفقرة الفرعية ٢ (ب)، تشير إلى المعلومات الموضوعية فقط، أم تشمل أيضاً المعلومات التقنية الخاصة بالواسطة الإلكترونية (A/CN.9/797، الفقرة ١٠٣).

٥٠- ولعلّ الفريق العامل يود أن يواصل مناقشته حول ماهية الأطراف الأخرى، بخلاف الشخص المسيطر، التي يتعين أن توافق على الإبدال أو أن تشارك فيه على نحو آخر، إذ يُستبعد أن يشتمل القانون الموضوعي على أيّ حكم بشأن تغيير الواسطة (A/CN.9/761، الفقرة ٧٦). ولعلّ الفريق العامل يود أن يأخذ في اعتباره أنه على الرغم من أنّ الإبدال يتطلب عادة موافقة الملزم (الملزمين) فسوف يكون بمقدور الملزم، في هذه الحالة، أن يطلب

الإبدال عند تقديم المستند أو الصك أو السجل (A/CN.9/768، الفقرة ١٠١). ومن ثم، فإنَّ اشتراط موافقة الملزم على الإبدال قبل التقديم قد لا يكون ضرورياً.

٥١ - ويهدف مشروع الفقرة ٣ إلى إتاحة إمكانية الموافقة المسبقة على الإبدال. ولعلَّ الفريق العامل يود النظر في مشروع تلك الفقرة مقترناً بمشروع المادة ١٤، الذي يتضمن قاعدة عامة بشأن اشتراط الموافقة.

٥٢ - ولعلَّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بمشروع الفقرة ٤، الذي يهدف إلى توضيح أنَّ الحقوق والالتزامات الموضوعية لا تتأثر بالإبدال، أم ينبغي إدراج توضيح من هذا القبيل في النصوص الإيضاحية.

٥٣ - وتتناول الفقرتان ٥ و ٦ من مشروع المادة ٢٦ الحالة التي يكون فيها المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل الذي كان موجوداً من قبل، أو السجل الإلكتروني القابل للتحويل، قد أُلغى ولكن السجل أو المستند أو الصك المقابل لم يُصدَرَ لأسباب تقنية. وقد لا يحتوي القانون الموضوعي على قاعدة من هذا القبيل، لأنها تخص الإبدال المتعلق بسجل إلكتروني قابل للتحويل.

٥٤ - ولعلَّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كانت كلمة "[أنهى]" تفي بأغراض مشروع الفقرة ٥ و ٦، اللذين يشاران إلى الحالتين اللتين يفقد فيهما المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، أو السجل الإلكتروني القابل للتحويل، أي مفعول أو صلاحية، حسبما ذُكر في مشروع الفقرة ١ (ج) و ٢ (ج). وقد تمثل كلمة "[أبطل]" خياراً صياغياً بديلاً.

"مشروع المادة ٢٧ - تجزئة السجل الإلكتروني القابل للتحويل وتجميعه"

"١ - حيثما يميز القانون تجزئة المستند أو الصك الإلكتروني القابل للتحويل أو تجميعه، يُنص على طريقة موثوقة لتجزئة السجل الإلكتروني القابل للتحويل أو تجميعه.

"٢ - إذا أُصدر سجل إلكتروني قابل للتحويل واتفق الشخص المسيطر و[المصدر/الملزم] على تجزئته إلى سجلين إلكترونيين قابلين للتحويل أو أكثر:

(أ) [يحوّل الشخص المسيطر السجل الإلكتروني القابل للتحويل إلى [المصدر/الملزم]] [يقدم الشخص المسيطر السجل الإلكتروني القابل للتحويل إلى [المصدر/الملزم] من أجل تجزئته]؛

(ب) يُصدّر سجلان إلكترونيان جديدان قابلان للتحويل أو أكثر، وتتضمن هذه السجلات ما يلي: '١' بيانا يفيد بحدوث التجزئة؛ و'٢' تاريخ إجراء التجزئة؛ و'٣' معلومات للتعرف على السجل الإلكتروني السابق القابل للتحويل وعلى السجلات الإلكترونية الجديدة القابلة للتحويل؛

(ج) عند إجراء التجزئة، يفقد السجل الإلكتروني السابق القابل للتحويل كل مفعول أو صلاحية، ويُضمّن ما يلي: '١' بيانا يفيد بحدوث التجزئة؛ و'٢' تاريخ إجراء التجزئة؛ و'٣' معلومات للتعرف على السجلات الإلكترونية الجديدة القابلة للتحويل الناجمة عن التجزئة.

٣- إذا اتفق الشخص المسيطر على سجلين أو أكثر من السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل الصادرة عن [مصدر/ملزم] واحد مع [ذلك المصدر/الملزم]، على تجميع تلك السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في سجل إلكتروني واحد قابل للتحويل:

(أ) [بحوّل الشخص المسيطر السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى [المصدر/الملزم]] [يقدم الشخص المسيطر السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى [المصدر/الملزم] من أجل تجميعها]؛

(ب) يُصدّر السجل الإلكتروني المجمع القابل للتحويل متضمنا ما يلي: '١' بيانا يفيد بحدوث التجميع؛ و'٢' تاريخ إجراء التجميع؛ و'٣' معلومات للتعرف على السجلات الإلكترونية السابقة القابلة للتحويل؛

(ج) عند إجراء التجميع، تفقد السجلات الإلكترونية السابقة القابلة للتحويل كل مفعول أو صلاحية، وتُضمّن ما يلي: '١' بيانا يفيد بحدوث التجميع؛ و'٢' تاريخ إجراء التجميع؛ و'٣' معلومات للتعرف على السجل الإلكتروني المجمع القابل للتحويل.

ملاحظات

٥٥- يجسد مشروع المادة ٢٧ اقتراحات الفريق العامل في دورته الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرة ١٠٦). ولعلّ الفريق العامل يود أن يرجع أيضا في مداواته إلى الاعتبارات الواردة في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.124/Add.1. وقد اقترحت كلمة [بحوّل] بدلاً من كلمة [يقدم] تجنّباً للإشارة إلى مفاهيم تخص القانون الموضوعي.

٥٦ - ولدى النظر في المعايير الخاصة بتقييم موثوقية الطريقة المستخدمة في تجزئة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وتجميعها، لعلّ الفريق العامل يود الرجوع إلى مشروع المادة ١٢، المتعلق بمعيار الموثوقية العام، وإلى الاعتبارات المتصلة به (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.130).

"مشروع المادة ٢٨ - إنهاء السجل الإلكتروني القابل للتحويل"

"١ - حيثما يشترط القانون أو يميز إنهاء المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، يُنص على طريقة موثوقة للحيلولة دون استمرار تداول السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

"٢ - حيثما يشترط القانون تضمين المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل بيانا يدل على إنهاء ذلك المستند أو الصك، يُوفى بذلك الاشتراط بتضمين السجل الإلكتروني القابل للتحويل بيانا يفيد بأنه قد أُنهى."

ملاحظات

٥٧ - يجسد مشروع المادة ٢٨ الاقتراحات المقدّمة في الدورة الثامنة والأربعين (A/CN.9/797، الفقرة ١٠٦). وهو يتضمن الآن قاعدة عامة للتعاقد الوظيفي.

٥٨ - ولدى النظر في المعايير الخاصة بتقييم موثوقية الطريقة المتبعة في إنهاء السجل الإلكتروني القابل للتحويل، لعلّ الفريق العامل يود الرجوع إلى مشروع المادة ١٢، المتعلق بمعيار الموثوقية العام، وإلى الاعتبارات المتصلة به (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.130).

"مشروع المادة ٢٩ - استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل في أغراض الحقوق الضمانية"

"حيثما يميز القانون استخدام المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل في أغراض الحقوق الضمانية، يُنص على طريقة موثوقة لإتاحة استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في أغراض الحقوق الضمانية."

ملاحظات

٥٩- يجسد مشروع المادة ٢٩ الاقتراح المقدم في الدورة الثامنة والأربعين بأن تصاغ هذه المادة كقاعدة للتبادل الوظيفي (A/CN.9/797، الفقرة ١٠٦).

٦٠- ولدى النظر في المعايير الخاصة بتقييم موثوقية الطريقة المتبعة في استخدام السجل الإلكتروني القابل للتحويل في أغراض الحقوق الضمانية، لعل الفريق العامل يود الرجوع إلى مشروع المادة ١٢، المتعلق بمعايير الموثوقية العام، وإلى الاعتبارات المتصلة به (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.130).

"مشروع المادة ٣٠- الاحتفاظ بـ[المعلومات الواردة في] السجل الإلكتروني القابل للتحويل

١- "حيثما يشترط القانون الاحتفاظ بالمستند أو الصك الورقي القابل للتحويل، يُوفى بذلك الاشتراط بأن يُحتفظ بسجل إلكتروني قابل للتحويل [أو بالمعلومات الواردة فيه] إذا لُبِّت الشروط التالية:

(أ) أن يكون الوصول إلى المعلومات الواردة فيه متيسرا على نحو يتيح الرجوع إليها لاحقا؛

(ب) أن تُكفل سلامة السجل الإلكتروني القابل للتحويل وفقا لمشروع المادة ١١ [، باستثناء أيّ تغيير ينشأ عن ضرورة ضمان عدم استمرار تداول السجل]؛

(ج) أن تُتاح المعلومات التي تُمكن من تحديد هوية [مصدر السجل الإلكتروني القابل للتحويل والشخص المسيطر عليه] [الأطراف] [وتبيّن تاريخ ووقت إصداره وتحويله، وكذلك متى [يفقد أيّ مفعول أو صلاحية]] [تنتهي صلاحيته] [الأحداث ذات الأهمية القانونية]؛

(د) أن يُحتفظ بالسجل الإلكتروني القابل للتحويل بالشكل الذي أنشئ وحول وقُدّم به، أو بشكل يمكن إثبات كونه يمثل المعلومات المولدة أو المرسلّة أو المتلقاة تمثيلا دقيقا؛

[هـ) أن تُتاح المعلومات المولدة التي تمكن من تحديد هوية الأطراف المشاركة في دورة عمر السجل الإلكتروني القابل للتحويل] وتبين تاريخ ووقت مشاركتها].

"٢- يمكن للشخص أن يوفي بالاشتراط المشار إليه في الفقرة (١) بالاستعانة بخدمات طرف ثالث، على أن تُلبى الشروط المبينة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) من الفقرة ١."

ملاحظات

٦١- يهدف مشروع المادة ٣٠ إلى استحداث قاعدة عامة بشأن الاحتفاظ بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وهو يستند إلى المادة ١٠ من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. ولعلّ الفريق العامل يود أن يأخذ في اعتباره مشروع المادة ١١، المتعلق بسلامة السجلات، عند مناقشته مشروع المادة ٣٠.

٦٢- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي إدراج إشارة إلى الاحتفاظ بالسجل الإلكتروني القابل للتحويل على الرغم من أن السجل الإلكتروني المحتفظ به قد لا يُحوّل مرة أخرى. وفي هذا الصدد، لعلّ الفريق العامل يود النظر في إدراج إشارة إلى المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

٦٣- وأضيفت عبارة "[، باستثناء أيّ تغيير ينشأ عن ضرورة ضمان عدم استمرار تداول السجل]" إلى الفقرة ١ (ب) تجسيدا لعدم جواز الاستمرار في تداول السجل الإلكتروني القابل للتحويل المحتفظ به.

٦٤- وأضيفت اشتراطات إضافية بالنظر إلى ما يولى من أهمية لصحة تدوين المعلومات المتعلقة بتداول السجل الإلكتروني القابل للتحويل (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CN.9/797). وعلى وجه الخصوص، أضيفت كلمة "[الأطراف]" وعبارة "[الأحداث ذات الأهمية القانونية]" في الفقرة الفرعية ١ (ج) من أجل استيعاب جميع الأطراف والأحداث التي لها أهمية أثناء دورة عمر السجل الإلكتروني القابل للتحويل. كما أضيفت إشارة إلى تاريخ ووقت الأحداث ذات الأهمية. ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بتلك الاقتراحات الصياغية، وإذا كان الأمر كذلك فما إذا كانت الفقرتان الفرعيتان الناتجتان ١ (ج) و ١ (هـ) تتطابقان من حيث النطاق وكيفية الأعمال. وفي هذا الصدد، لعلّ

الفريق العامل يود أيضا إيضاح ما إذا كان ينبغي أن تُورد في القانون الموضوعي اشتراطات بشأن المعلومات التي يتعين الاحتفاظ بها.

٦٥- ولعلّ الفريق العامل يود النظر أيضا فيما إذا كان ينبغي حذف الفقرتين الفرعيتين ١ (ج) و ١ (هـ) لأهمّما تنصان على الشرط الوارد في الفقرة الفرعية ١ (ب). وفي هذه الحالة، لعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن يضاف إلى النصوص الإيضاحية تعليق بهذا الشأن.

٦٦- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن يضاف إلى مشاريع الأحكام حكم خاص بواجب الاحتفاظ في حالة الإبدال (A/CN.9/797)، الفقرة الفرعية ١٠٤ (ب)؛ و A/CN.9/WG.IV/WP.124/Add.1، الفقرة ٤٣). وفي هذه الحالة، لعلّ الفريق العامل يود إيضاح إذا كان ينبغي أن يمتد ذلك الحكم ليشمل أيضا الاحتفاظ بالمستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل، لأنه لا يرجح أن ينص القانون الموضوعي على الإبدال، الذي يتعلق بالواسطة الإلكترونية.

دال - مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة (المادتان ٣١ و ٣٢)

"مشروع المادة ٣١- سلوك مقدم الخدمات من الأطراف الثالثة"

"حيثما يقوم مقدم خدمات من الأطراف الثالثة بتوفير دعم لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، يتعين عليه ما يلي:

(أ) أن يتصرف وفقا لما قدمه من بيانات بشأن سياساته وممارساته؛

(ب) أن يولي قدرا معقولا من العناية لضمان دقة كل ما يدلي به من

بيانات؛

(ج) أن يوفر للطرف المعوّل على خدماته وسائل ميسورة المنال بدرجة معقولة تمكنه من التأكد، من خلال السجل الإلكتروني القابل للتحويل من المعلومات المتعلقة به؛

(د) أن يوفر للطرف المعوّل على خدماته وسائل ميسورة المنال بدرجة

معقولة تمكنه من التأكد، عند الاقتضاء، من خلال السجل الإلكتروني القابل للتحويل، مما يلي:

- ١٤ ' الطريقة المستخدمة في تحديد هوية [المصدر/الملزم] والشخص المسيطر [الأطراف المعنية]؛
- ٢٤ ' احتفاظ السجل الإلكتروني القابل للتحويل بسلامته وعدم تعرّضه للتحريف؛
- ٣٤ ' أي تقييد لنطاق أو مدى المسؤولية يفرضه مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة؛
- (هـ) أن يستعمل في أداء خدماته نُظماً وإجراءات وموارد بشرية جديرة بالثقة."

"مشروع المادة ٣٢- الجدارة بالثقة"

- "تحقيقاً لأغراض الفقرة الفرعية (هـ) من المادة ٣١، يجوز لدى تقرير ما إذا كانت أي نظم وإجراءات وموارد بشرية يستعملها مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة جديرة بالثقة، أو تحديد مدى جدارتها بالثقة، إيلاء الاعتبار للعوامل التالية:
- (أ) الموارد المالية والبشرية، بما في ذلك توافر الموجودات؛
- (ب) نوعية نُظم المعدات والبرامجيات؛
- (ج) الإجراءات المتبعة في معالجة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل؛
- (د) توافر المعلومات للأطراف ذات الصلة؛
- (هـ) انتظام الخضوع للمراجعة من جانب هيئة مستقلة، ونطاق تلك المراجعة؛
- (و) وجود إعلان صادر عن الدولة أو عن هيئة اعتماد أو عن مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة بخصوص الامتثال لما ورد أعلاه أو توافره؛
- (ز) أيّ عامل آخر ذي صلة."

ملاحظات

٦٧- استناداً إلى المادتين ٩ و ١٠ من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقعات الإلكترونية، تُنح مشروعاً المادتين ٣١ و ٣٢، المتعلقان بمقدم الخدمات من الأطراف الثالثة، على ضوء الاعتبارات التي أبدتها الفريق العامل، مع مراعاة مبدأ الحياد التكنولوجي (A/CN.9/768)،

- الفقرات ١٠٧ إلى ١١٠). ويورد مشروعاً المادتين هذان على سبيل الإرشاد فحسب، وهما يشملان جميع مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة (A/CN.9/761، الفقرة ٢٧).
- ٦٨- ويتوقف موضع مشروعى المادتين هذين على الشكل النهائي لمشاريع الأحكام. واقترح أن يُدرجاً في مذكرة إيضاحية، لأنهما يتسمان بطابع لائحي (A/CN.9/797، الفقرة ١٠٧).
- ٦٩- وقد أُضيفت عبارة "[الأطراف المعنية]" في الفقرة (د) '١' من مشروع المادة ٣١ لاشتراط تحديد هوية جميع الأطراف التي لها أهمية أثناء دورة عمر السجل الإلكتروني القابل للتحويل. وهذا ضروري، مثلاً، لضمان إمكانية رفع دعوى رجوع.
- ٧٠- ولعلّ الفريق العامل يود أيضاً توضيح معنى تعبير "الطرف المعوّل" الوارد في مشروع المادة ٣١ (انظر الفقرة ١٠٧ من الوثيقة A/CN.9/797).

هاء- الاعتراف عبر الحدود بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (المادة ٣٣)

"مشروع المادة ٣٣- عدم التمييز ضد السجلات الإلكترونية الأجنبية القابلة للتحويل"

- "١- لا يجوز إنكار المفعول القانوني للسجل الإلكتروني القابل للتحويل أو إنكار صلاحيته أو وجوبية إنفاذه لمجرد أنه أُصدر أو استُخدم [في دولة أجنبية] [في الخارج] [، أو لأن إصداره أو استخدامه انطوى على الاستعانة بخدمات طرف ثالث يقع مقره، جزئياً أو كلياً، [في دولة أجنبية] [في الخارج] [، إذا كان يوفر درجة من الموثوقية معادلة إلى حد بعيد]."
- "٢- ليس في هذا القانون ما يمس بسريان قواعد القانون الدولي الخاص التي تحكم المستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل."

ملاحظات

- ٧١- شُدّد في دورة اللجنة الخامسة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٢، على الحاجة إلى نظام دولي لتيسير استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عبر الحدود.^(٢) كما عاود

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفقرة ٨٣.

الفريق العامل تأكيد أهمية الاعتراف عبر الحدود بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (A/CN.9/761، الفقرات ٨٧-٨٩).

٧٢- ويهدف مشروع المادة ٣٣ إلى إزالة ما يعترض الاعتراف عبر الحدود بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من عقبات ناشئة حصراً عن طبيعتها الإلكترونية.

٧٣- ولعلّ الفريق العامل يود أن يوضح ما إذا كان مشروع المادة ٣٣ يتيح إمكانية أن يحظى السجل الإلكتروني القابل للتحويل الصادر في ولاية قضائية لا تسمح بإصدار واستخدام سجلات إلكترونية قابلة للتحويل، ولكنه بخلاف ذلك يمثل لاشتراطات القانون الموضوعي لتلك الولاية القضائية، بالاعتراف في ولاية قضائية أخرى تشترع مشروع المادة ٣٣.

٧٤- ولعلّ الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان ينبغي أن يُستحدث اشتراط بأن تتوافر درجة من الموثوقية معادلة إلى حد بعيد. وترد عبارة "[، إذا كان يوفر درجة من الموثوقية معادلة إلى حد بعيد]" في الفقرة ٣ من المادة ١٢ من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.

٧٥- وتجسد الفقرة ٢ إدراك الفريق العامل لضرورة ألاّ تحل مشاريع الأحكام محل قواعد القانون الدولي الخاص المنطبقة على المستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل (انظر الفقرة ١١١ من الوثيقة A/CN.9/768).